الإعراب فى التركيب القرآنى

لم تحظ واحدة من قرائن النحو بمثل ما حظى به الإعراب من اهتمام النحاة، سواء منهم من ربط الإعراب بالمعنى ومن لم يربطه. نعم إن من النحاة من أنكر صلة الإعراب بالمعنى وجعل الحركات الإعرابية من مظاهر طلب الخفة هربا من ثقل الإسكان فمثل الحركات فى رأيه كمثل التخلص بالكسر من التقاء الساكنين وكمثل اجتلاب همزة الوصل وحركتها اتقاء البدء بالساكن. ولكن الرد على هؤلاء يأتى من جهات:

أ ـ أن علامات الإعراب ليس كلها حركات فقد يُدل على الإعراب بالحرف ولم يقل أحد إن الحروف من وسائل طلب الخفة.

ب ـ أن بعض المفردات يشتمل على مناسبة صوتية لحركة الإعراب كالذى نلاحظه فى تغير حركة الراء فى كلمة «أمرئ» بحسب تغير حركة الاعراب فتقول:

قال امرؤ القيس ـ قرأت امرأ القيس ـ عجبت لامرئ القيس .

أنت أمرؤ فاضل ـ ومازلت امرأ فاضلاً ـ يالك من امرئ فاضل.

فلولا اطراد التغير فى الحركة الأخيرة ما تغيرت حركة المناسبة.

جـ ـ أن القرآن الكريم نزل معربا ووصل إلينا بالتواتر معربا تلقته الآذان عن الشفاه وحكته ألسنة الأبناء عن روايات الآباء فما سمعنا يوما أن واحدًا من القراء روى اطراد الإسكان ولو على سبيل الشذوذ.

د ـ أن الحديث النبوى قد رواه الأعاجم بلفظه حينا وبمعناه حينا آخر فلم نجد أحدا يروى عن النبى ﷺ نصا سكنت فيه أواخر الكلمات.

هـ ـ أن الشعر العربى وصل إلينا معربا وما كان له أن يكون إلا معربا لأن كميات حركة الإعراب محسوبة فى وزنه وهى جزء أصلى من قافيته وروح الشعر هى الحركات لاسواكن الحروف لأن الشعر إنشاد والانشاد لايكون على ساكن.

و ـ أن المعنى قد يتوقف على الإعراب فى بعض الحالات كما فى ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ** ﴾ (التوبة ٣١). بالنصب على لفظ المسيح

ز ـ أن الاعتداد بالحركة فى القافية كان وراء تقسيمها إلى مطلقة ومقيدة.

ذلك رد على من ينكر صلة الإعراب بالمعنى ويجعله سعيا إلى طلب الخفة.

أما الذين اعترفوا بصلة الإعراب بالمعنى فقد بالغوا فى ذلك حتى خرجوا عن جادة الصواب فلم يكن خطؤهم أقلّ من خطأ أولئك المنكرين. لقد لقيت قرينة الإعراب من هؤلاء قدرا من الحفاوة جعلهم يتجاوزون النظر إلى وضعها بين قرائن النحو إلى أن يجعلوها النحو كله تقريبا، وبنوا على الإعراب هيكلا نظريا أطلقوا عليه اسم «العمل النحوى» صيروا هذا الهيكل غاية تقصد إليها دراسة النحو وينتهى إليه فهمه ويسعى إلى تحصيلها تعليمه. وهكذا أصبح النحو عندهم ضبط أواخر الكلم بحسب المعنى. ولكن الناظر إلى أنواع الكلم يرى أن بعضها يقبل التغير الإعرابى فى آخره والبعض الآخر يأبى هذا التغير إما لتعذر ظهور الحركة على المفرد أو ثقله أو لأن العنصر الذى يستحق الإعراب مركب والمركب لا تظهر عليه الحركات والذى يقبل الإعراب من المفردات هو الكلمات المتمكنة وهى التى تتوافر لها الصفات الآتية:

أ ـ أن تخلو من شبه الحرف لفظيا ومعنويا .

ب ـ أن تكون ذات أصل اشتقاقى قوامه الأصول الثلاثة: فاء الكلمة وعنيها ولامها.

جـ ـ أن تكون ذات صيغة صرفية .

د ـ يضاف إلى ذلك وإن لم يكن شرطا فى التمكن أن تكون الكلمة منتهية بحرف تظهر عليه العلامة الإعرابية دون تعذر أو ثقل.

وتتحقق هذه الشروط للأسماء والأوصاف بحسب الأصل وللمضارع الصحيح الآخر بعلة الشبه شريطة ألا تتصل به إحدى النونين (نون التوكيد ونون النسوة).

ولكن طائفة أخرى من المفردات وما يقوم مقام المفردات تتأبى على قبول علامة الإعراب فلا يتضح معناها النحوى (كالفاعلية والمفعولية الخ) بواسطة الحركة الإعرابية وإنما تقدر عليها الحركة تقديرا لتعذر ظهورها أو ثقله. ومن ذلك:

أ ـ الاسم المقصور والمضارع المعتل بالألف تقدر الحركة عليهما للتعذر.

ب ـ الاسم المنقوص والمضارع المعتل الآخر بالياء أو الواو تقدر الحركة عليهما للثقل فى حالة الرفع لهما وحالة الجر للمنقوص.

أضف إلى ذلك طوائف أخرى لا تقبل الحركات لفظا وإنما تنسب إلى الإعراب تقديرا. ومن هذه الطوائف:

جـ - المبنيات من الأسماء والضمائر الشخصية والإشارات والموصولات ومبنيات الظروف والمضارع المبنى.

د ـ الماضى والأمر اذا وقعا موقعا يستحق الإعراب.

هـ ـ المركبات العددية.

ه ـ الجمل ذوات المحل وهى التى تحل محل المفرد.

وكل ذلك ينسب إلى الإعراب فى ضوء فكرة المعاقبة.

ز ـ العناصر التى لا تستحق الإعراب لاعتماد معناها على أمور أخرى غير الإعراب كالافتقار والاختصاص والرتبة وهى الحروف والأدوات جوامد الألفاظ غير المتصرفة كعسى وليس الخ.

ح ـ وأخيرا يأتى عنصر مركب هو المصدر المؤول الذى ينسب إلى ما يستحقه المصدر الصريح من إعراب. هذه الأنواع الأخيرة (جـ، د، هـ، و) تنسب إلى المحل الاعرابى ولا تنسب الطائفة (ز) إلى اعراب أبدا وأما (ح) فيقال فيه: «أنْ وما بعدها فى ت أويل مصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور حسب الموقع» وهى عبارة غامضة لا يتضح منها أيهما المرفوع الخ أو المؤول أم الصريح الذى آل اليه المؤول.

فإذا كانت هذه الطوائف لا يستبين معناها بالعلامة الاعرابية فإن نسبتها إلى تقدير الحركة أو المحل لا تعد قرينة لأن من شأن القرينة أن تقوم الفهم لا أن يخترعها الفهم لأن تدخل الفهم بالاختراع يجعل المُخْتَرَعَ نتيجه متأخرة عن الفهم لا قرينة متقدمة عليه تقوده إلى المعنى. ومن ثم لا يجدى لتكشف المعنى أن تنسب العنصر اللغوى إلى حركة مقدرة أو محل مقدر لأن ذلك يلحق التكشف ولا يقود اليه كشأن القرائن. والواقع ان القول بالمحل الإعرابى لا ينتمى إلى قرينة الإعراب وإنما هو نوع من استعمال فكرة «المعاقبة» فى الموقع، وسيأتى شرح هذه الفكرة فى صدر الكلام عن قرينة التضام.

حتى حين تظهر الحركات الاعرابية على أواخر المفردات ومن ثم يتضح أمامنا إعراب هذه المفردات لا يعد ذلك كافيا لبيان معنى الجملة، دعنا نذهب أبعد من ذلك فنقول إنه حتى لو تضافرت قرائن أخرى مع الإعراب كالرتبة والربط وما قد يكون هناك من افتقار أو اختصاص فإن هذه القرائن ستصل بنا إلى نقطة المعنى الإعرابى التحليلى ولا تتخطاه بالضرورة إلى معنى التركيب فى عمومه كما يبدو من العبارة الآتية:

«تربص الصباح بالقصيدة فمرجها فكأنما ابتلع موق إبطها».

إذا كان الكلام هو المفيد فليس هذا كلاما ولئن أمكن إعراب مفرداته. لنحن قادرون أن نلاحظ على هذه المفردات فقدها للتناسب للأسباب الآتية:

١- الصباح لا يتربص لأنه لانية له.

٢- والقصيدة لا يتربص بها لأنها لاتصلح ضحية كيد ولا تمرج لأنها ليست مما يقبل ذلك.

٣- والصباح لا يبتلع شيئا لأن كل ما فيه شأنه البروز والوضوح أما الليل فقد يبتلع الأشياء مجازًا.

٤- فإذا ابتلع شيئا فلن يبتلع الموق لأن الموق لا جسم له.

٥- وليس للإبط موق وإنما يكون الموق للعين.

وهكذا نجد هذه المفردات تفتقد المناسبة المعجمية التى هى قوام التوارد وهو نوع من التضام قسيم للتلازم والتنافى. تلك المناسبة هى السبب فى قول النحاة إنه إذا أمكن العطف امتنع المفعول معه بمعنى أننا اذا نظرنا إلى عبارة مثل: أحب تلاوة القرآن وأذان الفجر. فإن أذان الفجر لا يصلح مفعولا معه لإمكان أن يكون هو محبوبا معطوفا على تلاوة القرآن فالعطف أولى أما إذا قت: سار زيد ويمين الطريق فذلك لا يصلح للعطف لأن يمين الطريق لا يسير ومن ثم يكون مفعولا معه. فالقضية التى تحكم ذلك هى قضية المناسبة المعجمية التى بها يصلح الأمران أن يعطف أحدهما على الآخر أولا يصلح فينصب على المعية.

ولقد يسيء النحاة فى بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة

العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة وقد حدث ذلك بصورة خاصة فى فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء والتى عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكا منهم بفكرة العامل النحوى. ففى قوله تعالى: ﴿ **إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ** ﴾ (الذاريات ٢٥) يحلو للنحاة أن يقدروا ناصبا للمصدر فيقولوا إن أصله: «نسلم سلاما» وهكذا ينقلب المعنى رأسا على عقب فيتحول إلى الخبر بعد أن كان للإنشاء ولو كان خبرا لارتفع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثانى فى الآية وقد جاء ردا على التحية اذ قاله ابراهيم لضيفه وقد ارتفع المصدر الثانى على الإخبار لأنه استجابة لإنشاء التحية الذى عبر عنه المصدر الأول. يكفى فى هذه الحالة ونحوها أن نعرف المصدر منصوبا على معنى الإنشاء وننجو بهذا من تحريف مقاصد الأساليب. ويصدق ذلك على تراكيب قرآنية كثيرة مثل قوله تعالى:

* ﴿ **ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ** ﴾ (مريم ٣٤) فعبارة «قول الحق » إنشاء لتأكيد الجملة ومن ثم لامناص من اعتبار هذا القول اعتراضا (أى جملة معترضة) لمجرى الكلام الذى هو فى الأصل: «ذلك عيسى بن مريم الذى فيه يمترون».

* ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ ۝٨ خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا** ﴾ (لقمان ٨، ٩) فقوله «وعد الله حقا» يشبه قولنا «يمين الله صدقا» وهو قسم بدليل قول امرىء القيس:

فقلت يمينَ الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

* ﴿ **لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ** ﴾ (الزمر ٢٠) وهذا كسابقه يعد من قبيل القسم ولو قدر له محذوف لتحول خبرًا.

* ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ** ﴾ (الاحقاف ١٦) وهو إنشاء كسابقه.

* ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (محمد ٤) فهذا فى قوة «فاضربوا الرقاب» ولا يحتاج إلى تقدير فعل الأمر لأن لكل منهما مقامًا يستعمل فيه ليؤدى معنى الأمر.

* ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلاً ﴾ (آل عمران ١٤٥) أى قضاءً مبرمًـا بحسب وقت محدد فهذا أيضا من قبيل الإنشاء الذئ يمتنع به الاعتراض والأخذ والرد. . ومثله قوله تعالى:

* ﴿ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ (النساء ١٢) وهذا يعنى إنشاء الفرض والتكليف وكذلك:

* ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء٢٤) فهذا أيضا إنشاء تكليف لا يحتمل تقدير واجب الحذف. ومثله :

* ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ (النساء ٢٤) ولا يقولن قائل إن «فريضة» حال فيذهب ذلك بالمعنى المقصود وهو إنشاء الفرض. ومن هذا القبيل كل ما ورد فى القرآن الكريم من قوله تعالى: «وَعْدَ اللهِ حَقّاً» أو «وَعْدًا عَلَيْه حَقّاً» كما فى: النساء ١٢٢ والتوبة ١١١ يونس ٤ والنحل ٣٨ وكذلك قوله تعالى:

* ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ ﴾ (يونس ٢٣) والمقصود بالمتاع العيش المؤقت فكأنه يهددهم بما معناه: أقيموا مؤقتا فى دنياكم وبعدها ستعودون إلينا. ومنه أيضا قول يوسف لإخوته:

* ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلاَّ مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَه ﴾ (يوسف ٧٩) لأنك لو ذهبت تلتمس ما تقدره هنا فإما أن تقدر فعلا من لفظ المصدر فتقول: «أعوذ معاذ الله» وفى هذا ركة وإطناب لا مبرر له وإما أن تقدر ما يجعله منصوبا على نزع الخافض فتقول: «ألجأ معاذ الله» أى إلى معاذ الله وهذا أكثر ركة وإطنابا وتحويلا للآية عن المعنى المراد.

وليس معنى هذا اننى أنكر القول بالحذف جملة وتفصيلا وإنما ينصب الإنكار على جعلة ما سموه واجب الحذف على نحو ما رأينا بل إننى لا أكاد اعترض على القول المأثور عن النحاة: «لولا الحذف والتقدير لفهمت النحو الحمير» فمادام الحذف يعتمد على وجود دليل على المحذوف فإن إدراكه يعد مظهرا من مظاهر قرينة السياق التى سنتكلم عنها فيما بعد . دعنا نسق مثالا يتضح به ما نقول: فقى قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ (هود ٨٧) يقوم اختلاف الضمائر بين «تأمرك» و «نترك» دليلا على المحذوف لأن أصل الأمر يتطلب أحد احتمالين:

أ ـ تأمرك أن تترك (أنت).

ب ـ تأمرنا أن نترك (نحن).

أما أن يتجه الأمر إلى شعيب ويكون التنفيذ منهم فذلك يحتاج إلى أن يقوم شعيب بعمل مايؤدى إلى تنفيذهم للأمر وليس فى طوق شعيب أكثر من الدعوة ومن هنا يأتى تقدير الآية هكذا:

«يا شعيب أصلاتك تأمرك (أن تدعونا إلى) أن نترك ما يعبد آباؤنا».

أو «ياشعيب أصلاتك تأمرك (بدعوتنا إلى) أن نترك ما يعبد آباؤنا».

هذا حذف قام عليه الدليل ولا مناص معه من تقدير المحذوف وإلا تعثر الفهم. والمعروف كذلك أن أدوات الشرط وهمزة التسوية وهمزة إرادة التعيين والفعل «يستوى» وصيغ المشاركة كل ذلك يقتضى أمرين يستويان أو يعين أحدهما أو يعطف أحدهما على مشاركه أو يجاب عن أحدهما بالآخر فحين يأتى فى القرآن أحد الأمرين دون الآخر فان الأداة أو الهمزة أو الفعل هو دليل الحذف. فمن ذلك قوله تعالى:

* ﴿ لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾ (الحديد ١٠) أى «لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل (ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل) أولئك (الأولون) أعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد (ه) الله الحسنى».

* ﴿ وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيباً إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَاداً لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ (٨) أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾ (الزمر ٨، ٩) أى أهذا خير أمن هو قانت آناء الليل فالقرينة هنا من جهين:

أ ـ أن «أم» لا تعطف إلا إثر همز التسوية أو همزة التعيين.

ب ـ ما يأتى بعد ذلك من قوله تعالى: «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون».

* ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٤٥) وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ (يس ٤٥، ٤٦) أى إذا قيل لهم ذلك أعرضوا والقرينة:

أ ـ أن إذا تفتقر إلى الجواب ولا جواب لها فى الآية.

ب ـ أن فى قوله تعالى: «إلا كانوا عنها معرضين» ما يشير إلى الجواب المحذوف.

* ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ (هود ٨٨) أى: أرأيتم إن كنت على يقين من أمر ربى وكان ربى قد رزقنى رزقا حلالا (أكنت فاعلا ما تفعلون مما نهيتكم عنه أو تاركا دعوتكم إلى عبادة الله وترك التطفيف فى الكيل والوزن) إن أريد إلاّ الإصلاح ما استطعت.

* ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ (إبراهيم٤٨) أى والسموات غير السموات.

فالحذف كما رأينا أمر لا مفر من القول به إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغوى على وجهه الصحيح لأن للحذف من المبررات أمورًا لامناص من الاعتداد بها منها:

١- الافتقار فإذا لم يذكر ما تفتقر إليه الكلمة فلابد من القول بحذفه.

٢- الاختصاص فإذا رأينا اللفظ يدخل على غير ما يختص بالدخول عليه قلنا بالحذف.

٣- الرتبة فإذا وجدنا مثلا دليلا على الجواب متقدما ولم يذكر الجواب متأخرًا قيل إن الجواب محذوف فسره ما تقدم.

٤- الربط فإذا لم يذكر الربط فى أماكن وجوب ذكره قلنا بحذف الرابط.

٥- المعنى المعجمى كما لاحظنا منذ قليل فى فعل التسوية والمشاركة.

٦- المعنى التركيبى للجملة كأن يذكر المبتدأ ويحذف الخبر أو العكس.

٧- المعنى الدلالى كما رأيناه فى الشاهد الخامس فوق هذا الكلام (إبراهيم ٤٨).

أما التقدير فهو أوسع من مجرد تقدير العلامة الإعرابية أو تقدير المحذوف إذ قد يكون التقدير بالقول بالزيادة كما فى قوله تعالى ﴿ **فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ** ﴾ (الواقعة ٧٥، ٧٦) أو القول بالفصل كما فى قوله تعالى: ﴿ **أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ (ابراهيم ١٠) أو القول بإضمار العامل كما فى قوله تعالى ﴿ **لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ (الأنعام ١٤٨) أى ولا أشرك آباؤنا.بدليل ما بعده من قوله «ولا حرمنا» أو تقدير المستتر كما فى ﴿ **أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ** ﴾ (يوسف ١٢) ففى الفعل الأول ضمير واجب الاستتار وفى الفعلين الآخيرين ضميران جائزا الاستتار، أو تقدير الضمير المحذوف فى ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ** ﴾ (الإسراء ٥٧) أى يدعونهم أو تقدير المفسر كما فى قوله تعالى: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت** ﴾ (الانشقاق ١) أو تقدير التقديم والتأخير كما فى ﴿ **مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ** ﴾ (البقرة ٢١٤) أو تقدير اعراب الجملة باعراب المفرد كما فى اعراب الجمل ذوات المحل أو تقدير المصدر المؤول بمعنى المصدر الصريح أو تضمين الكلمة معنى أختها أو نيابة

الحرف عن الحرف ونيابة العوض عن المعوض والمصدر عن الفعل وبعض الحروف عن الفعل ايضا كيا النداء وأداة الاستثناء وإغناء الحال عن الخبر والفاعل عنه أيضًا ونيابة مادل على المصدر عن المصدر وتأويل الجامد بالمشتق وتقدير فك المسبوك وسبك المفكوك. كل أولئك داخل فى مفهوم التقدير وهو ما قصده النحاة بقولهم: «لولا الحذف والتقدير لفهمت النحو الحمير».

ويخضع الاعراب لمطالب ظواهر موقعية معينة كالتقاء الساكنين فى نحو ﴿ **لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ** ﴾ (النساء ١٣٧) حيث أحلت الظاهرة الكسرة على النون محل السكون وكالمناسبة الصوتية عند أمن اللبس فى قوله تعالى ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ (طه ٦٣) إذ المعروف أن اسم إن يجب أن يليها بلا فاصل إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارًا ومجرورًا فيجوز عندئذ أن يفصل الخبر بين إن واسمها ولما كان الخبر فى هذه الآية غير ظرف ولا مجرور عرف أن اسم إن هو «هذان» على رغم كونه مرفوعا وأن ذلك قد جعل بين الاسم والخبر مناسبة صوتية قوامها اشتراكهما فى الألف والنون. ومما يخضع له الاعراب من الظواهر الموقعية كراهية توالى الأمثال فى نحو قوله تعالى ﴿**قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ** ﴾ (يوسف ١١) إذ ضعفت الحركة عن الفصل بين المثلين المتفرقين فسلك النطق بهما مسلك الدالين فى «مد» و «رد» إذ أصلهما «مدد» و «ردد» ولعل الإدغام الكبير فى قراءة أبى عمرو هو ذهاب إلى مدى أبعد من ذلك فى هذا الاتجاه نفسه. ومن ذلك أيضا ﴿ **وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ** ﴾ (النور ٥٢) إذ جاء سكون القاف عزوفا عن توالى خمس حركات تبدأ بفتحة التاء من «يتقه» وتنتهى بضمة الهمزة من «أولئك» هكذا (تَ قِ هِـ فَ أُ) فذلك من توالى الأمثال الذى تكرهه اللغة العربية وتأباه. وأشهر ما يخضع له الإعراب من الظواهر الموقعية ظاهرة الوقف بالسكون عزوفا عن التحريك وذلك لما بين الوقف والصمت الذى يليه فى النطق من مجانسة ولما بينه وبين الحركة من تضاد ولأن الحركة قصيرة فالواقف عليها كالذى يجرى ثم يقف فجأة ولذلك

أطيلت الحركات فى القوافى حين كانت الحركة ضرورية لموسيقى الشعر فالشعر كالغناء مسرحه الحركة لا السكون.

ومما يحسن أن نشير إليه بمناسبة الكلام فى قرينة الإعراب ما ذكره النحاة من أن الرتبة فى نحو قولك: «ضرب موسى عيسى» و «لقى هذا ذلك» و «زارت هذه تلك» تغنى عن قرينة الإعراب ومن ثم لا تصبح من ضرورات التركيب بل تصبح الرتبة بهذا أهم قرائن التركيب وأوضح ما يعتمد عليه فهم المعنى. غير أن ثمة قرائن أخرى يمكن أيضا أن تقوم فى تراكيب أخرى بما قامت الرتبة فى هذا التركيب السابق ومن ذلك:

أ - عدم انتقال الفعل. أو بعبارة أخرى علاقات المعانى المفردة لألفاظ الجملة بعضها ببعض فعلى الرغم من أن سلمى والكمثرى مقصوران كما كان موسى وعيسى فى الجملة السابقة نجد بين الجملتين فرقا فى العلاقات بين المفردات ففى المثال السابق يمكن لعيسى أن يضرب موسى كما ضربه موسى فكان الاحتياط دون ورود هذا الفهم باللجوء إلى الرتبة لنعرف أن السابق منهما هو الضارب أما الكمثرى فلا يمكن أن تأكل سلمى ولذلك تحول الفعل بهذه العلاقة إلى فعل غير منتقل فأصبح عدم الانتقال قرينة على المعنى تقدمت الكمثرى أو تأخرت. فاذا وضعنا موسى فى مكان سلمى انضمت قرينة المطابقة إلى عدم انتقال الفعل فاتضح المعنى بقرينتين لا بقرينة واحدة كما يبدو من «ب» التالية:

ب ـ مطابقة الفعل لفاعله وعدم مطابقته لمفعوله ففى قولنا: «شربت هذا هذه» قامت المطابقة بإيضاح المعنى وعلم منها أن «هذه» هى الفاعل بحكم ما فى الفعل من تاء التأنيث وإن فصل المفعول بين الفعل وفاعله ومن هنا نذكر فى هذا التركيب بالذات قول ابن مالك:

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو أتى القاضى بنت الواقف

ونحيى هذا العالم الفاضل لإيراده حرف «قد» فى البيت لإفادة أن ذلك لا يطرد دائما وإنما يمكن أن تلزم التاء أحيانا على رغم الفصل على نحو ما نجده فى المثال الذى بين أيدينا أى أن ترك التاء هنا غير مباح على رغم الفصل.

جـ ـ القرينة الخارجية: كأن نشير إلى امرأة تحمل طفلة أو تمشى معها ثم نقول ولدت هذه تلك أو تقول فى أُنْثَيَيْنِ هاتان ولدت إحداهما الأخرى فيفهم من فارق السن أن الكبرى هى التى ولدت الصغرى وليس العكس، وهكذا يصبح فارق السن قرينة خارجية على معنى نحوى.

د ـ الإتباع بالنعت أو العطف أو التوكيد أو البيان مع وضوح الإعراب على التابع دون المتبوع نحو ضرب عيسى نفسُه موسى. ضربت سلوى الصغيرةُ سلمى وضرب هذا وأخاه موسى أو ضربت هذه الفتاةُ تلك المرأةَ وفى كل ذلك نرى القرائن الأخرى تغنى عن الاعراب مما يدل على أن المعنى النحوى لا يعتمد فى كل أحواله على الإعراب ولا يستغنى فى كل أحواله عنه ولا يقوم إلا فى القليل النادر على قرينة واحدة لا يستغنى عنها وإنما شأنه أن يعتمد على عصبة من القرائن التى تتضافر على بيان المعنى حتى لقد يزيد بعضها عن الضرورى فيكون عرضة للترخص على نحو ما سنرى فيما بعد.

هـ ـ قرينة السياق: وهى التى تصرف المعنى عن المفعولية إلى التبعية بالنسبة للموصول فى قوله تعالى: ﴿ **لاَّ يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى (٥٢) الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً**﴾ (طه ٥٢، ٥٣). فلقد فصل الفعل المنفى «ينسى» بين لفظ «ربى» ونعته وهو «الذى» فجعل هذا الموصول من حيث التركيب كأنه مفعول «ينسى»، ولكن قرينة السياق حالت دون هذا الفهم ودون أن يكون «الذى» فى محل نصب. وأكدت كونه نعتا للفظ «ربى» فى محل رفع، ومعنى حيلولة قرينة السياق دون فهم المعنى على المفعولية أن المعنى لايستقيم معها لأن المعنى عند ذلك سيؤول إلى: لا يضل ربى ولا ينسى ذاته.

❑ ❑ ❑